دليل

القاموس الاقتصادي المبسط

منصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM

يمكنكم التواصل معنا من خلال :
info@sjplatform.org

دليل

القاموس الاقتصادي المبسط

دليل

القاموس الاقتصادي المبسط

منصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM

creative commons

الحقوق محفوظة للمنصة للعدالة الاجتماعية

بموجب رخصة المشاع الإبداعي : نسب المصنف -

غير تجاري - منع الاشتقاق | الإصدارة 4.0

www.sjplatform.org

تمتلئ الصحف والمواقع الاخبارية والقنوات التليفزيونية بأخبار وتحليلات اقتصادية، ولكن صعوبة فهم المصطلحات على الفرد غير المتخصص تجعله لا يستطيع المتابعة، التي تتطلب في هذه الحالة شخصًا توغل كثيرًا في مجالات الاقتصاد، حتى يتمكن من فهم كل ما تتناوله الأدبيات الاقتصادية. ورغم هذا، فمعرفة المفاهيم الاقتصادية الأساسية بشكلها البسيط ضرورة لابد منها حتى يستطيع الفرد متابعة وفهم الأحداث والتطورات من حوله.

في هذه الورقة نستعرض بعض أهم المصطلحات الاقتصادية التي يمكن عرضها مفسرة بشكل مبسط وسلس.

مصطلحات الموازنة

- الناتج المحلي الإجمالي: هو إجمالي كل العمليات الاقتصادية التي تمت من خلال الحكومة والأفراد والشركات المحلية والأجنبية في كل القطاعات داخل إقليم الدولة خلال السنة.

  مثلًا: يدخل مرتب مواطن فرنسي مقيم في مصر ضمن الناتج المحلي الإجمالي في مصر.

  مثلًا: تدخل قيمة إنتاج مصنع أمريكي في مصر ضمن الناتج المحلي الإجمالي في مصر. ويتم حسابه عن طريق مجموع الاستهلاك الخاص بالمواطنين وإجمالي الاستثمارات والنفقات التي تقوم بها الحكومة وصافي الصادرات.

- الناتج القومي الإجمالي: هو إجمالي كل العمليات الاقتصادية التي تمت من خلال الحكومة والأفراد والشركات المحلية (التي تحمل جنسية الدولة) في كل القطاعات بإقليم الدولة وخارجها خلال سنة.

  مثلًا: يدخل مرتب مواطن مصري مقيم في أمريكا ضمن الناتج القومي الإجمالي في مصر.

  مثلًا: تدخل قيمة إنتاج مصنع مصري في الصين ضمن الناتج القومي الإجمالي في مصر.

  مثلًا: لا تدخل قيمة إنتاج مصنع إنجليزي في مصر ضمن الناتج القومي الإجمالي في مصر.

- مؤشر التقدم الحقيقي: هو نسخة معدلة من مؤشر إجمالي الناتج المحلي الطبيعي، ولا يحتسب فقط فوائد النشاط الاقتصادي الموجود، بل و تكلفة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تتجاهل القيمة السوقية. تم تصميمه ليأخذ في الاعتبار بشكل كامل رفاهية الأمة، من خلال دمج العوامل البيئية والاجتماعية التي لا تقاس بالناتج المحلي الإجمالي.

- إجمالي الدين المحلي العام: هي الأموال التي تقترضها الحكومة من مواطنيها أو المستثمرين أو المؤسسات الحكومية او الخاصة، وذلك لمواجهة أزمات مثل الحرب أو التضخم الشديد، وقد تكون لتمويل المشروعات الرأسمالية أو النفقات العامة لحين يتم تحصيل الضرائب. وتكون تلك الأموال المُقترضة بالعملة المحلية إما على شكل سندات الخزينة أو نقود فعلية.

- الأوراق المالية: هي عبارة عن أداة مالية قابلة للاستبدال وقابلة للتداول، ولها نوع من القيمة النقدية، تصدرُها الهيئات الحكومية والمدنية العامة والشركات الخاصة، فتعطي للشخص الذي يملكها حقًا لدى الجهات التي تصدرها، وتتميز بأنها تصدر بالقيمة نفسها، ومن أهم أنواعها الأسهم والسندات. يجتمع البائعون والمشترون عادة في فضاء مادي أو افتراضي، بهدف تداول ما لديهم من أوراق مالية. ويطلق على هذا الفضاء سوق الأوراق المالية (البورصة)، ويتم فيه تحديد أسعار تبادلها، وذلك حسب ما يسمى بقانون العرض والطلب. وتتكون هذه السوق من؛ السوق الأولية، وهي سوق الإصدار التي تطرح فيها جميع الأوراق المالية للمرة الأولى، والسوق الثانوية، وهي التي يتم فيها تداول الأوراق التي أصدرت في السوق الأولية.

- أذون الخزانة: هي أداة دين حكومي تقوم الحكومات ببيعها، وتحصل على سعر شرائها فورًا من أجل تحصيل مبلغ مطلوب. وتتراوح فترة تسديدها من 3 أشهر إلى سنتين بنسبة فوائد ثابتة.

- سندات الخزانة: يتشابه تعريفها مع تعريف الأذون، مع فارق أنها طويلة الأجل لفترة تتراوح بين سنتين إلى 30 سنة، بنسبة فوائد تحصل كل 6 أشهر، حتى تسدد قيمتها كاملة.

- الميزان التجاري: هو الفرق بين القيمة الإجمالية لواردات وصادرات الدولة، فحين تكون قيمة الصادرات أعلى من قيمة الواردات، يسمى فائض في الميزان التجاري، وعندما تكون قيمة الواردات أعلى من قيمة الصادرات، يسمى عجز في الميزان التجاري.
- الحساب الجاري: هو مجموع القيمة الإجمالية للصادرات والواردات مضافًا إليها التدفقات المالية من الخارج وإليه، وتكون في شكل استثمارات أجنبية مباشرة أو تحويلات للأفراد من الخارج.

- الشركات العامة: هي الشركات التي قامت الحكومة بتأسيسها وتخضع لاشرافها من كل النواحي. وتتبع وزارة قطاع الأعمال العام. قد يتم تداول أسهم الشركة في البورصة، ولكن تظل الملكية الأساسية للحكومة.

- القطاع الحكومي: هو القطاع الذي تمتلكه الدولة وتشرف عليه بشكل كامل. ويقدم الخدمات للأفراد ولا يسعى للربح. وتتكفل الدولة برواتب العاملين فيه، مثل وزارة الصحة والتعليم والعدل والثقافة والمجالس المحلية.

- القطاع الأعمال العام: فى عام 1991 تحولت تبعية عدد كبير من شركات القطاع العام، التى كانت تتبع الوزارات المختلفة، إلى وزارة جديدة تم تدشينها هي وزارة قطاع الأعمال العام، مع تغيير القانون الذي تتعامل الشركات بموجبه إلى قانون 203 لسنة 1991. ويتكون قطاع الأعمال العام من الشركات المملوكة للدولة، التي تنتج مخرجات للسوق، وهي موجهة للربح. وعادة تعمل تلك الشركات في قطاعات استراتيجية مثل المرافق والطاقة والقطاعات المالية.

- الخصخصة: هو انتقال ملكية المؤسسات المملوكة للقطاع العام إلى ملكية القطاع الخاص، وللخصخصة منظورين اقتصادي وسياسي. فمن المنظور الاقتصادي، تنطلق الخصخصة من افتراض أن الحكومة بطبعها غير كُفء اقتصادياً، وتهدف عملية الخصخصة إلى استغلال المصادر الطبيعية والبشرية بكفاءة وإنتاجية أعلى. وذلك من خلال تحرير السوق وعدم تدخل الدولة إلا في حالات الضرورة القصوى، وعبر أدوات محددة لضمان استقرار السوق والحد من تقلباته. أما من المنظور السياسي، يدعو التخصيص إلى اختزال دور الدولة، ويقصره على مجالات أساسية مثل الدفاع والقضاء والأمن الداخلي والخدمات الاجتماعية.

- الهيئات الاقتصادية: تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية من أجل إدارة مرفق عام يقدم واحدة أو أكثر من الخدمات العامة التي تلتزم الحكومة بتقديمها للمواطنين. وذلك تحت إشراف وزارات محددة، وفقا لطبيعة نشاطها. وتتمتع الهيئات العامة بسلطات واسعة في إدارة شؤونها الفنية والمالية والإدارية، بغرض تحقيق أفضل النتائج على مستوى الخدمات التي تقدمها، تحت رقابة وإشراف الوزير الذي تتبعه.

  ويعد مجلس إدارة الهيئة السلطة العليا المهيمنة على تصريف أمورها، حيث يقترح السياسات العامة التي يجب أن تعمل عليها، مستعيناً في ذلك بإصدار كافة اللوائح والقرارات التي تمكنه من بلوغ الأهداف التي أنشئت من أجلها الهيئة. وتعد الأموال التي تديرها الهيئات العامة أموالًا عامة ما لم ينص على خلاف ذلك قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشائها. ويكون لدى الهيئات ميزانية خاصة، يعدها رئيس مجلس إدارتها، ويوافق عليها المجلس تمهيداً لتقديمها إلى الوزير المختص لإقرارها.

- المناطق الحرة: هي جزء من أراضى الدولة، تدخل ضمن حدودها السياسية، وتخضع لسلطتها الإدارية. يتم فيها تخفيض المعوقات التجارية المفروضة على حركة التجارة بهدف تشجيع الأعمال الجديدة وجذب الاستثمارات الأجنبية. وتشمل مناطق التجارة الحرة عادة على أنشطة استيراد للمواد الخام والعناصر المكونة، وتصدير المنتجات المصنعة.

- العجز الكلي: هو الفرق بين النفقات العامة التي تقوم الدولة بصرفها والإيرادات التي تحصل عليها خلال السنة المالية. وقد يكون بالسالب، ولا يمكن تغطيته إلا بالاقتراض. أما إذا كان بالموجب فيسمى فائضًا كليًا.

- العجز الفعلي: هو الفرق بين نفقات الدولة العامة وإيراداتها التي تحصل عليها، مضافًا إليه سداد أصول القروض خلال السنة المالية .وإذا كان بالموجب يسمى فائضًا فعليًا.

- الضرائب التصاعدية: هي ضرائب تحدد نسبتها على حسب مستوى دخل الفرد، بحيث تكون نسبة الضرائب التي يدفعها الأفراد أصحاب الدخل المرتفع أعلى من أصحاب الدخل المنخفض. ويهدف هذا النوع من الضرائب لتحسين العدالة الاجتماعية وتخفيف العبء الضريبي على الفئات الأفقر في المجتمع.

- الضرائب الاستهلاكية: هي الضرائب التي تفرض على الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات. عادة ما تكون ضريبة الاستهلاك غير مباشرة، مثل ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة. وتعتبر ضرائب الاستهلاك ضرائبًا رجعية، حيث لا يراعي التحصيل عند نقطة الاستهلاك فرق الدخل وثقل العبء الناتج من الضريبة على الفقراء.

- ضرائب الخطيئة: هي ضريبة انتقائية تُفرض تحديدًا على سلع معينة تعتبر ضارة بالمجتمع والأفراد، على سبيل المثال الكحول والتبغ والحلويات والمشروبات الغازية والأطعمة السريعة والقهوة والسكر والقمار.

تُستخدم ضرائب الخطيئة لزيادة السعر في محاولة لخفض الطلب، أو لزيادة الإيرادات وإيجاد مصادر جديدة لها. وغالبًا ما تكون زيادة ضريبة الخطيئة أكثر شيوعًا من زيادة الضرائب الأخرى. ومع ذلك، غالبًا ما تم انتقاد هذه الضرائب لأنها تثقل كاهل الفقراء، قد تصبح الحكومة معتمدة على عائدات ضرائب الخطيئة والسلوك "الخاطئ" من أجل الحفاظ على تدفق الإيرادات. فمثلا تمثل ضرائب التبغ والسجائر أكثر من سدس ضرائب السلع في عام 2021.

مصطلحات عامة

- مؤتمر بريتون وودز: هو مؤتمر انعقد قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية، بحضور 730 ممثل عن دول الحلفاء وعددها 44 دولة. وتمت الموافقة على إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير (جزء من البنك الدولي حاليا)، وصندوق النقد الدولي. وطُلب من جميع الدول الأعضاء الإشتراك في رأس مال صندوق النقد الدولي. وكانت العضوية في البنك الدولي للإنشاء والتعمير مشروطة بأن تكون الدولة عضوًا في صندوق النقد الدولي. وقسم التصويت في كل من المؤسستين وفقًا للصيغ التي تعطي وزناً أكبر للبلدان المساهمة برأس مال أكبر.

- البنك الدولي: هو مؤسسة مالية تأسست عام 1944. ويضم في عضويته 189 دولة. ولكي تصبح أي دولة عضوًا في البنك، يجب انضمامها أولا إلى صندوق النقد الدولي. ويقدم القروض والمنح لحكومات البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، التي يصعب عليها الحصول على قروض تجارية لمتابعة المشاريع الرأسمالية. كما يعمل مع القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، وبنوك التنمية الإقليمية، والمراكز البحثية، وغيرها من المؤسسات الدولية، بشأن قضايا تتراوح ما بين تغير المناخ والصراع والأمن الغذائي إلى التعليم والزراعة والتمويل والتجارة.

- صندوق النقد الدولي: نشأت فكرة تأسيس الصندوق في مؤتمر بريتون وودز عام 1944، الذي حضرته 44 دولة، من أجل وضع خطط استقرار النظام المالي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية.

  ويقدم الصندوق المشورة للبلدان الأعضاء، وعددها 190 دولة، حول كيفية تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومنع الأزمات المالية وتحسين مستويات المعيشة، لتجنب حدوث أزمات اقتصادية وتيسير التجارة الدولية. هذا بالإضافة إلى إقراض البلدان لتمويل حل مشاكلها، ووضع سياسات للتصحيح والإصلاح.

- حقوق السحب: أنشأ صندوق النقد الدولي حقوق السحب الخاصة عام 1969. وكان الهدف منها أن تكون أصلًا محتفظًا باحتياطيات النقد الأجنبي، بموجب نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة. أو بمعنى آخر، هي أصول احتياطية يحددها ويحتفظ بها صندوق النقد لإكمال النقص في الأصول الاحتياطية من العملات الأجنبية المفضلة، وهي الذهب والدولار الأمريكي. وتصبح مكملًا للأصول الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء.

  وتقوم حقوق السحب بدور بالغ الأهمية، هو توفير السيولة للنظام الاقتصادي العالمي وإكمال الاحتياطيات الرسمية للبلدان الأعضاء أثناء الأزمات المالية العالمية.

ويجوز للدولة العضو في صندوق النقد الدولي طلب عملة أجنبية فعلية عن طريق بيع حقوق السحب الخاصة التي لديها إلى دولة عضو أخرى مقابل العملة. ويعمل صندوق النقد الدولي كوسيط في هذا التبادل الطوعي.

- الإصلاح الهيكلي: هو برنامج اقتصادي عبارة حزمة من الشروط والإجراءات المصاحبة للقروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للبلدان التي تعاني من أزمات اقتصادية. والغرض منه تعديل الهيكل الاقتصادي للبلاد، وتحسين قدرتها التنافسية الدولية، واستعادة ميزان مدفوعاتها. ويطلب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من البلدان المقترضة تنفيذ سياسات معينة من أجل الحصول على قروض جديدة أو لخفض أسعار الفائدة على القروض الحالية. عادة ما تتمحور هذه السياسات حول زيادة الخصخصة ، وتخفيض الدعم، والتقشف وتحرير التجارة والاستثمار الأجنبي وتحرير سعر الصرف. بدأت مصر تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي عام 1991، بهدف تصحيح الأزمة الاقتصادية. وقد كانت أعراض عدم التوازن الرئيسية متمثلة في العجز المزمن في كل من ميزان المدفوعات والموازنة الحكومية، إلى جانب التضخم المرتفع.

وأعلنت الحكومة المصرية عن تطبيقه للمرة الثانية في 2016، بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، للحصول على قرض قيمته 12 مليار دولار على 6 مراحل تنتهي في 2019. وكانت البنود الأساسية للبرنامج هي تحرير سعر صرف الجنيه، ليتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب في السوق النقدية، وإقرار قانون الضريبة المضافة (14%)، وتخفيض دعم الطاقة من خلال رفع أسعار المواد البترولية.

- الأسهم: هي وحدة رأس مال غير قابلة للتجزئة، وقابلة للتداول بالطرق التجارية. وتعبر عن علاقة الملكية بين الشركة والمساهم، حيث يكون لمالك السهم نصيب أو حصة في في ملكية الشركة. وتضمن لحاملها حق تلقي حصته من الأرباح على حسب نسبة مساهمته. تكون الأسهم المتداولة عرضة لتقلبات سعرية ومعرضة دائمًا للربح والخسارة.

- القيمة السوقية: هي السعر الذي يمكن للأصل تحقيقه في السوق من خلال مزاد تنافسي. وتستخدم عادة للإشارة إلى أسهم شركة ما متداولة في البورصة. ولكن توجد صعوبات في تقدير قيمة الأصول، مثل العقارات، التي تحتاج إلى مثمنين متخصصين.

وتُحدد القيمة السوقية عن طريق التقييمات أو جوانب الرفاهية المالية للشركة الممنوحة من المستثمرين إلى الشركات، مثل نسبة السعر إلى المبيعات، التي تمثل نسبة تقييم تقارن بين سعر سهم الشركة وإيراداتها، أو نسبة السعر إلى المكاسب، التي تمثل نسبة تقييم للشركة، وتقيس سعر السهم الحالي للشركة بالنسبة إلى أرباح السهم، وقيمة المشروع إلى الأرباح قبل الفوائد والضريبة. وتنهار القيمة السوقية أثناء هبوط الأسواق، التي ترافق فترات الركود، وترتفع خلال

انتعاش الأسواق، التي تحدث أثناء التوسعات الاقتصادية. وتعتمد القيمة السوقية أيضًا على عدد كبير من العوامل، مثل القطاع الذي تنشط فيه الشركة ومدى ربحيتها ومقدار الديون وبيئة السوق الواسعة.

- خط الفقر: هو الحد الأدنى لمستوى الدخل الذي يعتبر مناسبًا في بلد، الذي يحتاجه الفرد أو الأسرة للتمكن من توفير الاحتياجات الاساسية للمعيشة. ويتم تحديده عن طريق التكلفة الإجمالية للمتطلبات التي يحتاجها الفرد من سكن وطعام وملبس وأدوية خلال سنة. وينتشر مصطلح خط الفقر في كل دول العالم. وفي 2015، حدث البنك الدولي قياس خط الفقر العالمي، الذي وصل إلى 1.90 دولار أمريكي يوميًا. ويقل هذا الرقم عن 900 جنيه شهريًا للفرد الواحد بأسعار 2021.

- التضخم: هو إنخفاض القوة الشرائية للعملة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

- الانكماش: هو انخفاض أسعار السلع والخدمات، عندما ينخفض معدل التضخم، بحيث يصبح أقل من 0%، وعلى أثره ترتفع قدرة العملة الشرائية. ورغم أن هذا قد يكون مرغوبًا من الكثيرين، إلا أن طبيعة الاقتصاد الاستهلاكي المبني على النمو الدائم، تعني أن ارتفاع القدرة الشرائية هذا، أو انخفاض أسعار السلع، يشجع على تأخير الاستهلاك. الأمر الذي قد يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي.

- التقشف: هي الإجراءات التي تتخذها الدولة لتخفيض عجز الموازنة العامة (ارتفاع حجم إنفاق الدولة العام عن حجم الإيرادات العامة التي تحصل عليها). وتتمثل في تخفيض أجور موظفي الدولة، وتخفيض عددهم، وتخفيض الاستثمار العام، وتخفيض الدعم الحكومي على السلع والخدمات الأساسية. أما إجراءات تعظيم الإيرادات العامة، فتشمل استحداث ضرائب جديدة، وتعديل الشرائح الضريبية الموجودة، ورفع التعريفات الجمركية، ورفع الرسوم على الخدمات العامة، و خصخصة وبيع المنشآت العامة.

- الاقتصاد الريعي: هو الاقتصاد المبني على زيادة دخل الدولة دون زيادة الإنتاجية، عن طريق استغلال الدولة للموارد الطبيعية، وبيعها أو تأجيرها للمستثمرين المحليين أو الأجانب.

- نصيب الفرد من الناتج المحلي: هو أحد مستويات قياس مستوى المعيشة والرفاهية الاجتماعية للفرد في بلد ما. ولكنه ليس مقياسًا للدخل الشخصي للفرد. ولا يدل بالضرورة على مستوى المعيشة، حيث انه لا يراعي مدى توفر العدالة الاقتصادية من عدمه. ويحسب عن طريق قسمة قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على عدد السكان.

- الاقتصاد التشاركي"اقتصاد المصلحة": في الرأسمالية ، يعني الاقتصاد التشاركي نظامًا اجتماعيًا اقتصاديًا مبني على تقاسم الموارد. وينطوي غالبًا على طريقة لشراء السلع والخدمات تختلف عن نموذج الأعمال التقليدي للشركات، التي توظف موظفين لإنتاج منتجات لبيعها للمستهلكين. وتشمل الإنشاء والإنتاج والتوزيع والتجارة والاستهلاك المشترك للسلع والخدمات من قبل مختلف الأشخاص والمنظمات. وتتخذ هذه الأنظمة أشكالًا متنوعة. وتستفيد غالبًا من تكنولوجيا المعلومات.

ويقصد بهذا النظام أن أي خدمة تجارية تقوم على مبدأ مشاركة الأفراد أو المؤسسات للأصول التي تمتلكها. بحيث يقدم الأفراد أو المؤسسات، أصحاب هذه الأصول المتاحة دائمًا أو أحيانًا، خدمات مقابل أجر. ومن بين الأعمال التي تقوم وفقاً لنظام الاقتصاد التشاركي AirBNB لتأجير وتبادل وتشارك الغرف والشقق في مختلف أنحاء العالم، و UBER.

مدارس اقتصادية

- نظرية هنري جورج: هنري جورج متخصص أمريكي في الاقتصاد السياسي. كانت له فلسفته الاقتصادية الخاصة، عرفت "بالجورجية". حيث اعتقد في وجوب فرض الضرائب على أصحاب الأراضي أو أي مصدر طبيعي (اقتصاد الريع)، بدلًا من العمال والفلاحين، وأن الموارد الطبيعية والأرض تخص الجميع بالتساوي، ومن حق الأفراد إمتلاك ما ينتجون فقط.

- الكينزية: هي نظرية ترجع إلى صاحبها الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز. واعتمدت نظريته على أن الحكومة، في أوقات الكساد الاقتصادي المستمر، يتعين عليها زيادة إنفاق القطاع الحكومي وخفض الضرائب، مما سيؤدي إلى زيادة طلب المستهلكين وزيادة النشاط الاقتصادي وانخفاض البطالة.

- النيوليبرالية: مدرسة وتيار فكري، يتبنى سياسات اجتماعية واقتصادية تدعو لتقليص دور الدولة في الاقتصاد الوطني وتعظيم دور القطاع الخاص. ويتحقق ذلك عن طريق الخصخصة والتقشف وتخفيض الإنفاق العام على الخدمات المالية (الأمولة). ولكن في الواقع، تحول السياسات النيوليبرالية دور الدولة من مقدم للخدمات العامة إلى منظم للإطار الاقتصادي. حيث تكون الدولة مساندة للقطاع الخاص بشكل أكبر.

- الأمولة: هي نظام اقتصادي، أو عملية اعتمدت في أساس ظهورها على أوقات الأزمات. حيث توصف بأنها عملية يتحرك فيها رأس المال خلال قنوات مالية، مثل البورصة والبنوك، وذلك من خلال أدوات مثل الأسهم والسندات.

  وتعطي الأمولة السوق المالي، الذي يساهم بقدر ضئيل في العملية الإنتاجية، قدرًا كبيرًا من الاهتمام. وقد ساعدت على ذلك عوامل مثل العولمة وسهولة تحرك رأس المال عالمياً، ورفع الضوابط التنظيمية، وخفض الضرائب المفروضة على الشركات، التي تضعف من قدرة رأس المال التنافسية.

- المدرسة النمساوية: تأسست المدرسة النمساوية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في فيينا على يد كارل منجر. وكانت تعارض المدرسة التاريخية الألمانية في الاقتصاد، التي ترى في التاريخ المصدر الرئيسي للمعرفة المتعلقة بالسلوك البشري والقضايا الاقتصادية، وأن الاقتصاد يعتمد على الثقافة، ولا يمكن فصله عن المكان أو الزمان. وذلك بالإضافة إلى رفضها فكرة أن القوانين أو النظريات الاقتصادية يمكنها تأكيد صلاحيتها عالمياً.

  بينما ترى المدرسة النمساوية أن سبب جميع الظواهر الاقتصادية يكمن في اختيارات الأفراد الشخصية، بما في ذلك المعرفة الفردية والوقت والتوقع والعوامل الذاتية

الأخرى. وتسعى المدرسة النمساوية إلى فهم الاقتصاد من خلال دراسة التداعيات الاجتماعية للاختيار الفردي، وهو نهج يسمى الفردية المنهجية.

وتعتقد المدرسة النمساوية أن أي زيادة في المال، غير مدعومة بزيادة في إنتاج السلع والخدمات، ستؤدي إلى زيادة الأسعار. لكن لن يحدث ارتفاع أسعار السلع في الوقت نفسه. حيث سترتفع أسعار بعض السلع أسرع من أسعار سلع أخرى، مما يؤدي إلى تفاوت كبير بين الأسعار النسبية للسلع.

وتعد المدرسة النمساوية على النقيض تمامًا مع الكينزية. حيث ترى أن الحكومة، في حالة الكساد الاقتصادي، يجب ألا تتدخل اقتصادياً لحل المشكلة. وتدعوا إلى أن يأخذ الإنهيار مجراه، لتنتهي المؤسسات الاقتصادية غير القادرة على التأقلم، ليصعد مكانها منشآت أكثر مناسبة للواقع الاقتصادي الجديد، بغض النظر عن التبعات الاجتماعية.